

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون



الجلسة ٥٥٩٩

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٢٥

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف
الأرجنتين السيد ميورال
بيرو السيد فوتو - برناليس
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي
الدانمرك السيدة لوي
سلوفاكيا السيد بريان
الصين السيد لي كيكسين
غانا السيد كريستشن
فرنسا السيدة كوليت
الكونغو السيد أوكيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونستن
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ولكوت ساندرز
اليابان السيد هنيديا
اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزءات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

06-67093 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسائل عامة تتصل بالجزءات

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/996، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، الدانمرك، سلوفاكيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت الآن على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية ترازيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد

مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في

الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة كوليت (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦) بالإجماع، الذي كان نتيجة رؤية جديدة وجهد جماعي اضطلع به بوجه خاص في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان. إنه إسهام هام في تحسين إجراءات الحذف من قوائم لجان الجزاءات.

ومع تطوير أنظمة الجزاءات التي تستهدف الأفراد أو الكيانات، بدل استهدافها البلدان، أصبح عدم ملائمة إجراءات الحذف من القوائم واضحا تدريجيا. وهناك انطباع عام بأنه إذا أُضيف أحد الأسماء إلى قائمة ما، يصبح من الصعب حذفه منها والدفاع عن قضيته، لأن المبدأ غامض ولا يمكن الوصول إليه، وهذا ما أضر بفعالية الجزاءات.

والإجراء الذي اعتمدناه للتو، والذي يستكمل إجراء تقديم الطلبات من قبل الدول، يمكن الأفراد والكيانات الذين جرى إدراجهم في القائمة مباشرة، من تقديم استدعاءاتهم بالحذف منها إلى مركز تنسيق منشأ لهذه الغاية في الأمانة العامة. وكما هي الحال في لجان الجزاءات المختلفة، تجعل الآلية الجديدة هذا الإجراء أكثر سهولة ووضوحا وتوحيدا. كما أنها تضمن أن تظهر لجان الجزاءات في جميع الطلبات المقدمة ضمن فترة تأخير معقولة. وهي بذلك تشكل تقدما ملحوظا من حيث المساواة والشفافية.

ويعرب بلدي عن أمله بأن تسهيل طلبات الحذف من القائمة سيجعل الإجراء الجديد يعزز دعم الدول لأنظمة الجزاءات. وفرنسا مقتنعة بأن هذا الدعم سيكفل فعالية الجزاءات المستهدفة، باعتبارها أداة هامة في حفظ السلام والأمن الدوليين.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يسر

الدانمرك أن تكون بين مقدمي القرار الذي اتُخذ للتو، بتحسين إجراءات الحذف من قوائم جميع لجان الجزاءات في

استحداث آلية استعراض تتواءم مع المقترحات المفيدة التي تقدمت بها مؤخرا دول أعضاء مثل الدانمرك، فضلا عن عمليات أخرى ذات صلة. وتحسين أنظمة الجزاءات المستهدفة مهم إذا أُريد لتلك الجزاءات أن تكون أداة بين يدي مجلس الأمن يعتمد عليها.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
والأرجنتين أيضا من مقدمي قرار اليوم، الذي قامت فرنسا والولايات المتحدة بالعمل التحضيري له. وبصفتي رئيسا للجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي شكل إطارا للمناقشة، أشكر جميع أعضاء اللجنة على إسهاماتهم البناءة في المناقشات حول إعادة صياغة إجراءات الإدراج والحذف من قوائم لجان الجزاءات.

تمثل التغييرات تقدما في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي رفع مستوى الوعي بين جميع أعضاء المجلس حول الحاجة إلى العمل - في كلا مجالي الكفاح ضد إرهاب القاعدة وطالبان، وسياق عمل لجان الجزاءات الأخرى - على احترام القانون وحقوق الإنسان. وأذكر أن هذه الأهداف مثلت محور قناعات الأرجنتين طوال السنتين الماضيتين، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل قطر.

لا تزال المسائل المحيطة بعدالة عملية الإدراج في قوائم لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والشطب منها على وجه التحديد، تشغل اهتمام الكثيرين. ولا تزال هناك حاجة إلى مراعاة مجلس الأمن للأصول والاعتبارات القانونية والشفافية في إجراءات إدراج الأسماء في قوائم لجان العقوبات وشطبها منها، حيث دعا رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي العام الماضي مجلس الأمن، كما أهابت به الجمعية العامة، بدعم من الأمين العام، إلى أن يعمل على وجود إجراءات عادلة وواضحة يتم بموجبها إدراج الأفراد

مجلس الأمن. وفي تقديرنا أن ذلك أفضل نتيجة يمكن الوصول إليها في هذا الوقت، وهو بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتحسين إجراءات الإدراج والحذف من قوائم لجان الجزاءات عموما، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) خصوصا، ظل أولوية للدانمرك منذ انضمامها إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدمنا اقتراحا باستحداث آلية استعراض مستقلة من شأنها أن تنظر في الاستدعاءات الفردية المقدمة من الأفراد والكيانات، والمطالبة بالحذف، وتقدم توصياتها بذلك إلى المجلس. ونعتقد أن هذا الإجراء أفضل بكثير من الإجراءات الحالية، ونأمل من المجلس أن يولي هذا الاقتراح الاهتمام اللازم، حتى بعد انتهاء مدة عضوية الدانمرك فيه.

وترى الدانمرك أن الإجراءات المحسنة تعزز كفاحنا المشترك ضد الإرهاب، كما تعزز جزاءاتنا المستهدفة. وهي تجعل لجان الجزاءات أكثر صدقية وفعالية، مما يعطي جميع الدول حافزا أقوى للمشاركة المبكرة والفعالة في تنفيذ الجزاءات. ونحث مجلس الأمن بإصرار على أن يواصل عمله لضمان إجراءات منصفة وواضحة للإدراج في القوائم والحذف منها.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية):
شاركت اليونان في تقديم القرار الحالي لأننا نعتقد أنه خطوة إيجابية أولى في معالجة الشواغل المتصلة بالحاجة إلى إيجاد إنصاف إجرائي في النظام الحالي لإجراءات الحذف من القوائم. وفي رأينا أن السماح للأفراد والكيانات المدرجة في القوائم بالوصول المباشر إلى إجراءات الحذف المنوطة باللجان، يتيح للقرار تعزيز فعالية نظام الجزاءات ذات الصلة وصدقيته.

لكننا نعتقد أنه ينبغي للجان الجزاءات أن تواصل تحسين إجراءاتها للحذف من القوائم، وخاصة باتجاه

إلا أننا على الرغم من تصويتنا لصالح القرار لدينا بعض الملاحظات على مرفق القرار، الذي لا يعدو عن كونه محاولة ضعيفة ومتواضعة من قبل المجلس لتحسين إجراءات الشطب من القائمة. حيث ما زال يساورنا بالغ القلق من عدم مراعاة هذا القرار للكثير من الأصول والاعتبارات القانونية التي يجب أن يتحلى بها ويأخذ بها مجلس الأمن ولجان العقوبات عند شطب الأشخاص من قوائم لجان العقوبات.

لقد أنشأ مجلس الأمن هذا اليوم نقطة اتصال تفتقر لأي من عناصر الاستقلالية والحياد، ودون أية معايير أو ضوابط للشطب من قوائم العقوبات. وبالتالي، لا تشكل نقطة الاتصال هذه بأي حال من الأحوال وسيلة من وسائل الانتصاف الفعال.

كما إننا نأسف لعدم أخذ مقدمي مشروع القرار باقتراحنا المتمثل في أن طلبات الشطب يمكن أن تقدم من قبل الممثلين القانونيين للأشخاص المدرجين في القائمة، وليس فحسب من قبل الأشخاص المدرجين في قوائم الجزاءات، لا سيما وأن بعض الأشخاص المدرجين في بعض قوائم العقوبات متوفون. وعليه يسأل المرء نفسه عن كيفية تقديم هؤلاء المتوفين طلبات شطبهم من قوائم الجزاءات وهم متوفون. ومع وجاهة هذا المقترح ومنطقيته، إلا أن مقدمي مشروع القرار تجاوزوا هذه المسألة الهامة أيضا.

كما اقترحنا إمكانية تقديم طلبات الشطب لنقطة الاتصال عن طريق الأمين العام أو مكاتب الأمم المتحدة العاملة في دولة حامل الجنسية أو دولة الإقامة أو الدولة القريبة منها، إلا أن ذلك المقترح وللأسف لم يجد القبول لدى مقدمي مشروع القرار.

واقترح وفد بلادي أن تمكّن اللجنة، بأقل تقدير، من تقديم التوصيات اللازمة للجنة عند مراجعتها لطلبات

والكيانات في قوائم الجزاءات وشطبهم منها، فضلا عن منح استثناءات لأسباب إنسانية.

ولقد أحسن الأمين العام عملا عندما تقدم بتوصياته لإحدى لجان العقوبات فيما يتعلق بإجراءات الشطب في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وخاصة بعد ما دعا وفد بلادي إلى ضرورة أن يقوم الأمين العام بما هو مطلوب منه في هذا الشأن. وقد أشار الأمين العام في رسالة إلى أن الأشخاص المدرجين في القائمة، ضمن جملة أمور، لديهم الحق في آلية مراجعة فعالة. وفعالية هذه الآلية تعتمد بالدرجة الأولى على استقلاليته وحياديتها وقدرتها على توفير انتصاف فعال: أي رفع العقوبات المفروضة على هؤلاء الأشخاص وتوفير التعويض العادل لهم.

وعليه، يجوز للدول والمحاكم الوطنية والإقليمية والدولية أن تستعرض قرارات مجلس الأمن لضمان مطابقتها للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تعهد مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في بيانه المعنون "تعزيز القانون الدولي: سيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين"، بأن يضمن وجود إجراءات عادلة وواضحة لإدراج الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات.

لقد صوت وفد بلادي مع القرار حتى يؤكد تعهد المجلس وتصميمه على كفاءة توجيه الجزاءات بعناية، لدعم أهداف واضحة، وتنفيذها بطرق تحقق التوازن بين الفعالية والآثار السيئة المحتملة، والتزامه بكفالة وضع إجراءات عادلة وواضحة، لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم لجان العقوبات ورفعها منها، بالإضافة إلى منح الاستثناءات لأسباب إنسانية. ونحن لا نزال نعتقد أن الأمل ما زال قائما لدى مجلس الأمن لتحسين إجراءات الشطب من قوائم لجان العقوبات.

الشطب، إلا أن هذا المقترح أيضا، وللأسف، لم يجد القبول لدى مقدمي مشروع القرار.

ونتمنى أن يعيد المجلس النظر في هذا المرفق وهذه المسألة برمتها، وأن يعزز إجراءات الشطب من القوائم بشكل يتسم بشيء من الشفافية والموضوعية والاستقلالية وباحترام أكبر لقواعد القانون ومراعاة الاعتبارات والأصول القانونية، وأن يستمع إلى النداءات المشروعة من قبل رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وللدول التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

لقد التزم المجلس في هذا القرار بأن يحسّن إجراءات الإدراج والشطب ومنح الاستثناءات الإنسانية، وهذا ما دفعنا إلى التصويت لصالح هذا القرار، على أمل أن ينفذ المجلس ما التزم به في القرار، وأن يستمر في تحسين إجراءات الشطب على وجه التحديد، وهذا ما نتطلع إليه في العام القادم.

والآن أستأنف مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.